الدكتور عبد الرؤس سلمان

من الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها تحقيقات الاتصاعية في العالم، ومن خصائص الاتصاعية العربية، هو تقليص التفاوت الاقتصادي في توزيع الدخل والثروة بين إنتاج المجتمع الواحد. ولا يمكن لاي نظام اقتصادي أن يسعى نظرياً لاتصاعيا ما ليم سيعطي تحقيق هذا الهدف.

إن الاتصاعية لا تقتضي كلياً على التفاوت الاقتصادي وتجمل أفراد المجتمع كافة يدخلون دخلاً متساوية. بل أنها تهدف إلى تقليل

1. يقصد بالتفاوت الاقتصادي التفاوت في كل من الدخل والثروة.
2. ولكن ما كان التفاوت في الدخل يتولد بصورة خاصة عن التفاوت في الثروة، لذا فإن هذا نتائج عن التفاوت في الدخل تعقد بذلك ضمناً التفاوت في الثروة أيضاً.
4. لا يمكن للاتصاعية أن تساري بالدخل بين أفراد المجتمع الواحد.
5. وذلك للأساليب التالية:

1. ضرورة توزيع العمل والوظائف على مختلف الأعمال في الفطر.
2. في عادة بعضها البعض من حيث صعوبتها وسهولتها لذا نحن من الضروري وضع مكافأة ( أجر ورواتب ) مختلفة تناسب مع طبيعة هذه الأعمال.
3. فلو كانت هذه المكافآت متساوية أو متساوية لرأينا تهافتنا كبيرا.
4. على الأعمال السهلة وغير المرعبة ولنتحدث المستخدمون أو الأ wszعم الصحابة.
5. والمرعة، فيجب أن يكون الأجر على قدر المفهمة.
6. ثم هناك الاختلاف في القابليات بين الإفراد - الطبيعية والمكتسبة منهما - ولذي تولد الاختلاف في القدرة والكفاءة في العمل لذا فلا يمكن المساوات بين كاففة الأفراد من حيث الأجور والرواتب بل يجب إعطاء أجر ورواتب مختلفة تناسب مع كفاءة ومهارة كل منهم ولا تقاسم ذوي الكفاءة والمهارة عالية على أداء أعمالهم على الوجه المؤلم، وربما لما سعي أحد الا تطور قابلياته ما دام الأجر في الآخر لا يغيره.

- 239 -
هذا النفاوت بينهم وتجعل الفرق أو النسبة بين الحديد الابن والابن لدخوله أو أنه. إن مقدار هذا الفرق أو مقدار النسبة بين هذه الحديتان لدخوله في قطر ما يتوقف بصورة خاصة على الفلسفة الاقتصادية أو النظام الاقتصادي القائم في ذلك القطر ومدى اندفاع ذلك القطر في فلسفة هذه. فإذا تمكن قتر ما من تقليل هذا النفاوت بين فترة وأخرى فيمكننا أن نقول أن ذلك القتر كان قد اتجه نحو الاشتراكية أو أنه اتخذ بعض الاجراءات الاشتراكية التي أدت إلى تقليل هذا النفاوت.

فمثلاً لنفرضنا أنه في عام 1950 كان الفرق بين العشر الابن من ذوي الدخول الواطئة والعشر الأعلى من ذوي الدخول العالية في قطر ما هو 100. ثم ان هذا الفرق أصبح في عام 1990 مثلاً 50. فحينئذ نقول أن التفاوت في الدخول في هذا القطر كان قد تقلص وأن هذا القتر كان قد اتخاذ بعض الاجراءات الاشتراكية لتقليل ذلك التفاوت.

ولكن يجب أن لا نبادر إلى الذهن أن تقليل النفاوت الاقتصادي يؤدي دائماً إلى زيادة الدخول الواطئة على حساب الدخول العالية. إن تقليل التفاوت بين الحد الأعلى والحد الأدنى للدخول قد يتخذ احد الأشكال التالية.

1. زيادة الدخول الواطئة وتقليل الدخول العالية.
2. زيادة الدخول الواطئة مع بقاء الدخول العالية كما كانت سابقاً.
3. زيادة الدخول الواطئة مع زيادة الدخول العالية بنسبة أقل من زيادة الدخول الواطئة.

ثم أن تقليل النفاوت الاقتصادي يمكن أن يتخذ الشكل الأخر وتنبيه:

1. تقليل الدخول العالية والواطئة ولكن تقليل الدخول الواطئة بنسبة أقل من الدخول العالية.

330 -
3 - تقليل الدخل العالِيا وبناء الدخل الواثِطة كما كانت سابقاً.

إن الهدف الرئيسي الأخير الذي تسعي إلى تحقيقه كافة النظام الاقتصادي هو زيادة الإنتاج القومي في القطر أو زيادة الوضع والخدمات المتوفرة للاستهلاك بالنسبة إلى أفراد القطر. أو بعبارة أخرى زيادة معدل الدخل الفردي إذا تمكن قطر ما من تقليل التفاوت الاقتصادي ويت نفس الوقت دفع تلك زيادة في الدخل الفردي فيكون ذلك القطر قد أحرز هدفين رئيسين في وقت واحد. ولكن هل يمكن أن يكون ذلك في الإجابة على هذا السؤال سبأني فيما بعد.

ثم أن السؤال المهم الآخر الذي دائماً يثار في هذا الخصوص هو هل يمكن تحقيق التقليل في التفاوت الاقتصادي دون التعرض للحريات الاقتصادية في التوفر والاستعمال والعمل والاستهلاك أو بعبارة أخرى هل يمكن تحقيق ذلك دون التعرض لحرية الماجر الفردي؟ فهذا بدأ الاختلاف بين الجانبين الاشتراكي والرأسمالي. وإن كان كلاهما يعتقد أنه لا يمكن الوصول إلى هذا الهدف دون التعرض لهذه الحريات. إلا أن الخلاف يأتي من اعتقاد الجانب الاشتراكي، من أن تحقيق هذا الهدف هو أفضل من هذه الحريات أي أنه مستعد للنضجية بهذه الحريات في سبيل تحقيق هذا الهدف. أما الجانب الآخر فيعتقد أن هذه الحريات هي أفضل من المنافع التي قد تجني من تحقيق هذا الهدف أي أنه غير مستعد للنضجية بهذه الحريات في سبيل تحقيق الهدف المشروذ. إلا أن الكثير من الأقمار الرأسمالية ومن جملتها أمريكا اتخذت نقل اتجاهاً فكرياً تحديد هذه الحريات لا النضجية بها في سبيل تحقيق بعض التقليل في التفاوت الاقتصادي وسلكت طريقةً تختلف عن الطريق الذي سلكه بعض الاقمار الاشتراكية مثل الاتحاد السوفيتي، فيما يلي ستقران بين هذين الطريقين من حيث التفاوت الاقتصادي فيهما والطريق الذي سلكه كل منهما في سبيل التقليل من هذا التفاوت.
المقارنة بين الدخول في توزيع الدخول في الاتحاد السوفيتي وفي أمريكا وطرق

معالمجتهس:

ان الدخول في أمريكا وفي غيرها من الأقطار الرأسمالية عادة تُسلم
على شكل واحد أو أكثر من الأشكال التالية:
1 - أجور ورواتب تُسلم من قبل العمال والموظفين.
2 - ربى تُسلم من قبل أصحاب المواد الأولية أو الطبيعية.
3 - قايلة تُسلم من قبل أصحاب رأس المال.
4 - ربح تُسلم من قبل أصحاب المشروع أو المنظمين.

اما في الاتحاد السوفيتي فإن الدخول عادة تُسلم على شكل واحد
وهي أجور أو رواتب، ولكن هناك من يستلم قايلة بنسبة قليلة ونطاق
ضيق وذلك عن الترويض الحكومية. أما أشكال الدخول الفردية الأخرى
من ربح وربح وقائدة فأنها محدودة تماما في الاتحاد السوفيتي. فيمكننا
أن نقول بما أن كافة الأفراد في الاتحاد السوفيتي يستلمون دخولهم على
شكل أجور ورواتب لذا فإن كافة الأفراد العاملين في هذا القطاع هم أما
عمال أو موظفين.

إن المملكة الخاصة في وسائل الإنتاج (مثل المكتبات والمعدات والصناعات
والمزارع والعمارات، الخ) هي المصدر الأساسي للتفاوت الاقتصادي
والذي يؤدي بإصابة الأقحام إلى استلام دخولاً على أشكال أخرى غير الأجور
والرواتب، بينما أن الاشتراكية تسعى إلى تأميم الملكيات الخاصة في وسائل
الإنتاج لذا فإنها تقتضى على الدخول التي تأتي عنها بعد أن يتم تأميمها
وتحويلها إلى ملكيات عامة.

إن تأميم الملكيات الخاصة وتحويلها إلى ملكيات عامة كان قد نُقّذ
في الاتحاد السوفيتي بعد الثورة الاشتراكية في عام 1917، إن هذه
الطريقة أي طريقة التأميم هي الوسيلة التي اتبعتها الثورة في تقليل التفاوت

R. H. BLODGETT

(4) انظر كتاب ص 422

222
الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي وتمكنت بها من تقليص التفاوت كثيراً بالنسبة لما كان عليه من قبل.

إن الحكومة السوفيتية ارادة في بادئ الأمر أن لا يكون التفاوت بين الحد الأدنى والحد الأعلى للدخل يزيد عن نسبة 1 إلى 3. إلا أن هذه النسبة بين الحدود الأدنى والأعلى لم تتحقق بل إن هذه النسبة كانت أكثر من ذلك بكثير كما انها اخذت تسع عبر الزمن. فمثلاً في عام 1937 كانت النسبة بين الحدود الأدنى والأعلى للدخل هي 1 إلى 10.

وفي عام 1947 كانت النسبة 1 إلى 12. وفي عام 1938 كانت النسبة 1 إلى 8. ان بعض الأحصائيات تبين ان هذه النسبة قد وصلت في خلال السنين الأخيرة إلى حوالي 1 إلى 14.

ان هذا التباين في الدخل في الاتحاد السوفيتي عبر عن التباين النقدي في الدخل فقط ولا يشمل جميع الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة لمواطنيها. ففيما اضفتا في هذه الخدمات إلى الدخل النقدي فإننا افترضنا أن تصبح ذؤى الدخل الواطئة من هذه الخدمات هي أكثر من نصيب ذؤى الدخل العالية مما لتبين لنا ان هذا التباين في الدخل هو أقل مما ذكرنا. إلا أن بعض التقارير بيعتقد ان الخدمات الاجتماعية التي تقدم الى ذؤى الدخل العالية هي أكثر من الخدمات التي تقدم للذؤى الدخل الواطئة. فإذا صبح ذلك واضحاً قيم هذه الخدمات الى الدخل النقدي لاصبح نسبة التفاوت في الدخل أكثر مما ذكرنا.

أما في أمريكا فإن التفاوت في الدخل بين الحدود الأدنى والأعلى هو أكبر بكثير مما هو في الاتحاد السوفيتي. فمثلاً إن بعض الافراد في أمريكا يستلمون دخلاً يزيد على المليون دولار في السنة بينما هناك أفراداً يستلمون دخلاً يقل عن 5000 دولار في السنة. أي أن النسبة بين هذين الدخلين تزيد عن 1 إلى 20. هذا مع العلم أن التفاوت في الدخل

(5) انظر نفس الكتاب السابق صفحة 414 و 415.
(6) انظر نفس الكتاب السابق صفحة 285.
إن التقلص في أمريكا خلال السنين الأخيرة، كما كان عليه سابقاً. وان هذا التقارب النسبي في الدخل كان قد حصل لا على حساب الدخل الاحترافي بل حصل بسبب زيادة الدخل القومي والدخل الفردي واستيعاب هذه الزيادة من قبل أصحاب ذوي الدخل الوائتشة.

فمنذ منتصف القرن الماضي عشر، اخذ الدخل الفردي في أمريكا في الارتفاع، وفي نفس الوقت اخذ أصحاب الدخل الوائتشة يستلمون دخلاً حقيقياً أعلى مما كانوا يستلمون من قبل، أي قبل منتصف القرن المذكور. فمثلًا، إن الدخل الفردي الحقيقي في أمريكا كان قد ارتفع في عام 1950 إلى ضعف ما كان عليه في عام 1900، وكان في عام 1900 ضعف ما كان عليه في عام 1850.

إن هذه الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي كان مصحوباً بتقليل ساعات العمل أيضاً. فان ساعات العمل في الزراعة كانت قد انخفضت من معدل 72 ساعة في الأسبوع في عام 1850 إلى معدل 48 ساعة في الأسبوع في عام 1900. أما في الأعمال غير الزراعية فإن ساعات العمل كانت قد انخفضت من معدل 66 ساعة في الأسبوع في عام 1850 إلى معدل 39 ساعة في عام 1900. لذا فإن الفرد في أمريكا كان قد ربح من جراء زيادة معدل دخله الحقيقي ومن تقليل ساعات العمل. هذا وان التفاوت في الدخل كان قد تقلص عما كان عليه سابقاً.

إن تقلص التفاوت في الدخل في أمريكا (وان كان قليلاً) فقد حصل بطريقة تختلف كلياً عن الطريقة التي اتبعت في الاتحاد السوفيتي. بينما اتبع الاتحاد السوفيتي طريقه التأميم لتقليل التفاوت الاقتصادي، نرى أن أمريكا اتبع طريقه الضرائب (التصاعدية والتركات) بصورة رئيسية لتقليل هذا التفاوت.

فإن الدولة شرعت تأخذ نسبة أكبر من الدخل القومي بواسطة

Compative Economic Systems (V)
انظر كتاب
صفحة 100 .
W. Loucks
الضرائب التصادفية وتعدد توزيعها أو صرفه على ذوي الدخول الوافدة على شكل خدمات اجتماعية مختلفة. فمثلاً في سنة 1955 ان العائلة التي كانت تتألف من زوج وزوجة وطفلاً اثنين وتسلم دخلًا مقداره (10000$) دولار فقد كانت تدفع ضربة تساوي 400 دولار أو 80 دولارًا بالملة من دخلها. بينما عائلة مماثلة تسلم دخلًا يساوي ($00000) دولار في السنة فقد كانت تدفع ضربة تساوي 0120 دولارًا بالملة من دخلها. وعائلة مماثلة تسلم دخلًا مقداره (00000$) دولارًا كانت تدفع ضربة تساوي 3080 دولارًا بالملة من دخلها. في هذه الضرائب التي تسلمها الدولة من ذوي الدخول الضعيفة هي بدورها توزيعها على الخدمات الاجتماعية التي يبادلها القسط الأكبر منها ذوي الدخول الوافدة.

ثم هناك ضرائب الارث التي وضعها الحكومة الأمريكية في السنين الأخيرة والتي بواطنها أخذت الحكومة تسلم نسبة كبيرة من تركيزة الأفراد ذوي الدخول البائرة وتقوم بنزوع ذلك أيضاً على ذوي الدخول الوافدة بشكل خدمات اجتماعية وهذا اجراء آخر قامت به الحكومة الأمريكية لتقليل التفاوت الاقتصادي.

هذا بالإضافة إلى الدور الكبير الذي لعبته النقابات العمالية التي اتخذت تستعمل سلاح المساومة الجماعية في تقليل ساعات العمل ورفع الأجور الحقيقية للعمال إذ تمكنت من الحصول على معظم المكاسب التي تولد عن زيادة الناتجة العادية كما أنها عقدت اتفاقيات مع أصحاب الأعمال لرفع الأجور بنفس النسبة التي ترفع بها تكاليف المعيشة. إن رفع الأجور الحقيقية للعمال معناه رفع هذه اللفقة من ذوي الدخول الوافدة إلى أعلى وتقليل التفاوت بينها وبين ذوي الدخول العادية.

طريقة أخرى لمعالجة التفاوت الاقتصادي:

فمن هذا العرض السريع لتقييم التفاوت الاقتصادي في الدخل

(8) انظر نفس الكتاب السابق صفحة 49.
في الاتحاد السوفيتى، وفي أمريكا نلاحظ ان كلاً من هذين القطرتين كان قد سلك أو اتبع طريقاً مختلفاً عن الآخر في تحقيق هذا الهدف.

فالاتحاد السوفيتى كان قد اتبع طريقاً لتأميم الملكية ووسائل الإنتاج. بينما أمريكا كانت قد اتبعت بصورة رمزية طريقاً للضياع (التصاعدية والتركات) ولم تستكمل طريق التأميم سواء كان الجزء منه أو الكلي.

ثم هناك طريق ثالث، تاريخ وسط بين هاتين الطريقتين، وهو تأميم بعض ملكيات وسائل الإنتاج أو الملكيات الكبيرة وجعلها ملكيات عامة وترك ملكيات وسائل الإنتاج الصغيرة في ملكية أي ملكيات خاصة. وينفس الوقت اتباع طريق الضياع التصاعدية والتركات، أي توليد قطاعين في الإنتاج والتملك. قطاع عام وقطاع خاص مع الضياع التصاعدية والتركات في القطاع الأخير كما هو الحال الآن في بعض الاقتصادات الأوروبية مثل ألمانيا والنرويج ...

فاؤاً سلك هذا الطريق الأخير لتقليل التفاوت في علامة الدول لمثل هذه الحالة تنتج القطاع الخاص، وإن تسعى إلى إفهام العاملين في هذا القطاع بأنه سيقضي خطاع خاص وسوف لا يبلغ التأميم في أي حال من الأحوال. وإن تستريرة الدولة في بث روح الثقة إلى أصحابه وإفهامهم ان قطاعهم هذا ضروري جداً إلى القطاع العام كالنزوح والرواج لا يمكن لأحدهم أن يسعده دون الآخر على حد قول البروفسور ديلو. بى رايداوي).

اما إذا تسررت فكرة التأميم البيهم أو انتذاعهم الرحبية في عني الحكومة نجومهم فإن ذلك سيؤدي حسباً إلى ضعف القوى الإنتاجية في هذا القطاع بصورة خاصة وفي القطاع بصورة عامة وربما أدى ذلك إلى توقف الإنتاج.

(1) وذلك في محاضرة نشرت له تحت عنوان "التقدم الاقتصادي في البلساد المتغلقة" من قبل اتحادات الصناعات العراقية في كانون الثاني سنة 1973.
كلياً في بعض المجالات. إذ أن المنتج الذي يشعر أو يعتقد أن ملكيته في وسائل الإنتاج سوف تؤديه عما قريب فإن هذا المنتج سيعاقب عن تحسن أو تجديد وسائل إنتاجه هذه أو أنه قد يعاقب حتى عن إدامتها أو صيانتها. ومن المتوقع أن كافة الاستثمارات في القطاع الخاص سوف توقف تلك الأشياء ولتأييدها.

ثم أن أصحاب رؤوس الأموال سيحاولون تهريب أموالهم إلى خارج القطر واستثمارها هناك في مشاريع إجنبية. وحتى أن أصحاب وسائل الإنتاج سيحاولون ببعض ملكياتهم أن يمتلكوا ببعض لبسر بعض بقل كميراً عن سعرها الحقيقي وتهرير إتمامها إلى الخارج وذلك خوفاً من التأييدها. هذا هو مدى الارتباك الاقتصادي الذي سيتولى سوف يعتمد عما إذا أعتقد أن التأييدها إذا تسرى إلى القطاع الخاص هل أن الحكومة سوف تصرف هذه الملكيات من غير توضيح قانونها أم أنها ستتدفق توضيحًا عن ذلك.

ثم إذا دفع توضيحًا عن وسائل الإنتاج المؤمنة في أن هذا التوضيح هو توضيح كامل بسياق التقييم الحقيقي لوسائل الإنتاج المؤمنة أم أن هذا التوضيح هو توضيح جزئي بسياق بعض قيم ووسائل الإنتاج المؤمنة.

إن هذا الارتباك بلا شك سوف يكون على أشد إذا اعتقد أن التأييدها سوف يكون بلا توضيح أو إن توضيح جزئي سوف يدفع بدل وسائل الإنتاج المؤمنة. إذا إذا كان التوضيح كامل أو أن حسابية إلى التقييم الحقيقي لوسائل الإنتاج المؤمنة فتحت يكون الارتباك على أشد.

تقليل التفاوت الاقتصادي وتأثيره على الدخل القومي:

لقد انتهوا سأبداً لم نجب عليه حتى الآن وهو هل يمكن تقليل التفاوت الاقتصادي وفي نفس الوقت زيادة الدخل القومي أو معدل الدخل الفردي؟ ونرى الآن أن نجب عليه كما يلي:

لكي يمكن تقليل ما من زيادة دخله القومي فعليه أن يزيد من كميات وسائل الإنتاج التي في حوزته ولكن من الناحية الأخرى أن زيادة وسائل الإنتاج تعتمد بدورها على زيادة الاستثمار الذي يتأتي عن زيادة التوفير.
وان زيادة التوفر تتطلب زيادة في الدخل القومي هذا وان الدخل القومي
كما نعلم عادة يوزع بين الاستهلاك والتوفر ولكن زيادة التوفر علينا ان نريد
dخل القومي'). لذا فاننا نرى ان هناك علاقة دائرية بين هذه العوامل
يعتمد كل منهما على الآخر. كما موضح في ادناه.
الدخل القومي = الاستهلاك + التوفر

وسائل الانتاج

 والاستثمار

ولاشك بأنه في البلدان المختلفة اقتصاديا مثل العراق ان القسم الأكبر
من الدخل القومي عادة يذهب للاستهلاك ولا يوفر منه الا الجزء القليل.
اذ ان اقتصادنا عادة يسمى: كما يقال في اللغة الانكليزية
"From Hand to Mouth Economy"

ان هذا الجزء الصغير الذي يوفر ويستمر من دخلنا القومي عادة
يقوم به أصحاب الدخول العالمية. اذا انهم هم وحدهم الذي يريد دخلهم
عما يستهلكون. عدا بالطبع استثمار الدولة الذي يكون جزءا كبيرا من
الاستثمار الكلي ... اما ذوى الدخول الوافقة فلا تراكم من ان دخلهم
لا تكاد تكفى لسد ما يستهلكون فلا توقع عالمهم ان يتوفروا شيئا من
دخلهم. لذا فان مهمة التوفر يقوم بها ذوى الدخول العالمية وحدهم
والمهم يقومون بالاستثمار وتكوين رأس المال (وسائل الانتاج) والذى
بدوره يزيد في الدخل القومي كما بنا آنفا.
فاذنا حاولنا تقليل التفاوت الاقتصادي بأخذنا قسم من دخل ذوى
الدخل العالمية وتوزيعه على ذوى الدخول الوافقة فانتا بعملنا هذا ستضفي
على قسم كبير من التوفر والاستثمار وتكوين رأس المال الذي كان يقوم به

J. M. Keynes "General Theory" إلى

(1) انظّر كتاب "General Theory" للدكتور P. H. فان الکتاب کلکه یدور حول این الموضوع.
سابقاً ذوي الدخول العالية، ثم ان ما سيستلمه ذو الدخول الوافدة من زيادة في دخلهم هو شيء سيئ، ويشكل مع بقية ما يستلمون. لذا فمن المتوقع أن ينجح بعض الدخل القومي عندما كان عليه سابقا، ويؤدي عمله هذا في تقليل التفاوت الاقتصادي إلى اقفار البلد أكثر من ذي قبل. إذا أن استثمارنا هذه وأن كانت قد أدت إلى تقليل التفاوت الاقتصادي وحقت هذه رئيساً من أهدافها إلا أنها قضت على تحقيق هدف أخرى آخر، وهو زيادة الدخل القومي للفقر إذا أنها أدت إلى تقليله. فهو من هنا أننا نقول المستجيب من الرضا، بأننا أردنا الهروب عن الفقر فإذا نشننا أشد فقراً من ذي قبل.

أما إذا قلنا أن الدولة نفسها قد تأخذ على عاقتها زيادة الاستثمار
وعوضاً عن ذوي الدخل العالية وذلك من الضرب الذي تستلمه منهم.
فهنا نسئل أي استثمار أكثر كفاءة؟ هل هو الاستثمار الخاص أم الاستثمار العام؟ فلاشك فإن الاستثمار الخاص هو أكثر كفاءة من الاستثمار العام. (ولذلك لا سبب لا ينبغي شرحها هنا). ثم أن زيادة الاستثمار العام على حساب القطاع الخاص مناهج اضطلاع لهذا القطاع وзвعزة الثقة في
نة الدولة نحو القطاع الخاص. هذا واننا نقبل في الوقت الحاضر فكرة
تقليل التفاوت بواسطة ضرائب معتدلة مع استثمار هذه الضرائب استثماراً
صحيحاً مع بقية ما تستلمه الدولة من أموال من مصادر أخرى مثل واردات
النفط والتوريدات الأجنبية. إذ أن ذلك أسلس وأفضل أن تقليل التفاوت بواسطة
التأميم أو بواسطة ضرائب عامة مع إعادة توزيعها على ذوي الدخل الوافدة
لاستهلاكاً من غير أن يأخذ بنظر الاعتبار تأثير ذلك على الدخل القومي
والحوارات الاقتصادية.

إن النتيجة المهمة التي نخرج منها في بحثنا هذا هو ضرورة المحافظة على
القطاع الخاص وعدم شمله وذللك لنشاطات الاقتصاديات الواسعة التي يمكن
ان يقوم بها هذا القطاع لصالح الفقر وللقوى الإنتاجية الكبيرة التي يمكن
ان تنطلي عليه فيما لو بقي قوياً مستقبلاً.

أما فيما يتعلق بالتطور الاقتصادي فإن الأمر هناك يختلف عما هو عليه في
الأعمال التي تنتشر في هذه البلدان ترد من كافة الطبقات الاقتصادية أي أنها ترد من ذوى الدخول العالية والدخل المتوسطة وحتى من ذوى الدخل الوافر. إذا فان تقليل التفاوت الاقتصادي في هذه الأقطار لا يقلل من الاستثمار وتكون رأس المال بل بالعكس ان ذلك قد يؤدي الى زيادة الاستثمار وزيادة رأس المال.

بعض نتائج التفاوت الاقتصادي:

أن الذين يدعون الى الاشترائية وتقليل التفاوت الاقتصادي امما يريدون بذلك تحقيق مجتمع أفضل تسود فيه العدالة الاجتماعية لبناء الشعب جمعاً ولذلك فإنهم يتواجدون ملاحظة النتائج التي تتوالد عن التفاوت الاقتصادي والتي قد يكون بعضها كما يلي:

انه يعتدل ان التفاوت في الدخول سوف لا يمكن ذوى الدخل الوافر (وهي نسبة كبيرة من سكان الأقطار المتقدمة اقتصادياً) من أن يعيشوا حياة على مستوى لائق يمكنها بواسطة من تطوير قابلتيهم الطبيعية وغير الطبيعية والقيام بإنتاجاتهم بطريقة صحيحة. ان حرصان هذه النسبة الكبيرة من السكان من مقتضيات الحياة الأساسية وعدم افساح المجال لهم للتقدم وتطوير قواهم وقابلاتهم انما يعود ضرره ليس فقط على هؤلاء الأفراد بل ان ذلك يؤثر في المجتمع ككل والذي يكون هؤلاء نسبة كبيرة من عائلة عراقية تتألف من خمسة أفراد تحتاج الى حوالي 240
50 دينار شهريًا أو 600 دينار سنوياً كي تتمكن من أن تكون في مستوى معادل لاتقان يمكنها من تطوير قابلية أفرادها والقيام بواجباتها بصورة صحيحة. فهنا نسأل ما هي نسبة العوائل التي يزيد دخلها عن هذا الحد وما هي نسبة العوائل التي يقل دخلها عن ذلك في العراق؟ طبعًا ليس لدينا الآن إحصائيات يمكننا من الإجابة على هذا السؤال ولكن يمكننا أن نقول من ملاحظاتنا وتقديرنا أن نسبة العوائل التي يزيد دخلها عن هذا الحد هو قليل جداً بالنسبة إلى عدد العوائل التي يقل دخلها عن الحد. وقد لا تكون عنا بقدرنا أن نقول أن هذا القدر من القول بناء على نسبة العوائل في العراق التي يزيد دخلها عن 500 دينار سنوياً لا يتجاوز عن العشرة بالمائة، على أكثر تقدير فإن نسبة العوائل التي يقل دخلها عن 500 دينار في السنة قد لا تقل عن تسعة بالمائة. إن ذلك معنى أن معظم السكان في العراق لا يتمتعون بمستوى معادل لاتقان يمكنها من تطوير قابلياتها والقيام بواجباتهم على الوجه الصحيح. إن كفالة واتجاه هذه النسبة الكبيرة من السكان سوف تكون بلا شك أقل مما يجب أن تكون لو أنهم تمكنوا من أن يسدوا حاجاتهم وبطوروا قابلياتهم من غير أن يكونوا عرضة إلى العوز والجهل والمرض.

هذا وإن هؤلاء يعانون من النفايات الاقتصادية يؤدي إلى خلق طبقات وشعور طبيزي بين أفراد المجتمع الواحد. الأمر الذي يولد النشام بينهم وعدم الاستقرار. ثم إن القوى الاقتصادية التي يحصل عليها ذوات الدخل العالي سوف تمكنهم من الحصول على امتيازات ومعاملات خاصة في دوائر الدولة وامام القضاء. على الأقل أنهم سيمكنوا من الحصول على محارمين أكفاء للدفاع عنهم وللحصول على مطالبهم. كما أنهم قد يتمكنوا من التأثير على المؤسسات السياسية والثقافية وغيرها وتسيرنا بالطريقة التي تخدم مصالحها.

كما أن هؤلاء يعانون من بعض الأزمات الاقتصادية التي لازالت النظام الرأسمالي حتى أصبحت من خصائصه يمكن أن تفسر بأنها نتيجة...
لضعف القوة الشرائية عند أصحاب ذوي الدخول الواطئة، لذا فإنهم ينادون بتقليل التفاوت الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية عند هذه النسبة الكبيرة من السكان، وبذلك يمكن التخلص من هذه الأزمات ومن الخسائر والمساكن التي تولد عنها.

أن هذا العرض السريع للتفاوت الاقتصادي واسبابه ومعالجته ونتائجه يدعونا أحيانًا إلى المصداق والاقتدام وأحيانًا إلى الترثي والحذر إذ أن الطرق التي يحسن أن تسلك لتقليل التفاوت واحراز التقدم الاقتصادي هي عديدة ومتعددة، وأن اختيار أفضلها وأكثرها نفعًا يتوقف على اجتهاد السائل وحثه في الاختيار وعلى طبيعة القطر الاقتصادي الذي يراد معالجته.

فإن النتائج التي تولد عن التفاوت الاقتصادي والتي جنّت على ذكرها آتئنا نرى أنفسنا ونرى أن نريد أن ندفع إلى عمل ما يجب عمله لتقليل هذا التفاوت وسكون من الناحية الأخرى عندما نرجع إلى تحليلنا النظري - فعندما أن مستكمل لكافة قواعد التحليل وانه يعكس الحقائق وينتوقها - فنستخدم نرى أن عملنا هذا في تقليل التفاوت (على الأقل في الوقت الحاضر) قد يؤدي النتائج لا ترضيها كتقليل الاستثمار ورأس المال والدخل القومي والتفصيل على حرية الحائز الفردية ورد الفعل الذي يتولد عن عملنا هذا في داخل النظر وخارجه فنستكمل نرى من واجبات الترثي في الأمر واعادة النظر فيه مجدداً.

هذا ونود أن نؤكد أخيراً أن تحقيق هذا الهدف أي تقليل التفاوت الاقتصادي هو عمل إنساني نبيل ولا نريد بأن يجد على أي حال من الأحوال المساس بهи. ومهمة الإقامة من الملك، والأهداف الإستراتيجية الأخرى فمن هذا الهدف يستحق منا كل تقدر واهتمام. لا أن اختيار طريق المعالجة هو ما نحذره منه ونخشى أن نتخذ الأوقات في الاختيار والسلك الطريق السوي فنزيد في الطين بلة ونكون عملنا وبالأمس، سمح الله.